

Distr.: General
25 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل

حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة

لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحريات الأساسية

حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا، المحتلتين مؤقتا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 179/76، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار، يشمل خيارات وتوصيات بشأن تحسين تنفيذه، وأن يقدم تقريرا مؤقتا إلى مجلس حقوق الإنسان لينظر فيه في دورته الخمسين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

300822 220822 22-11638 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - هذا التقرير الذي أعدّه الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً، يقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة 179/76 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار، بما في ذلك الخيارات والتوصيات لتحسين تنفيذه.
- 2 - وهذا هو التقرير السابع الذي يقدمه الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في القرم. وهو يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022.
- 3 - وأكدت الجمعية العامة في قرارها 262/68 و دإط-1/11 التزامها بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ووفقاً لذلك، يُشار في هذا التقرير إلى جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، المحتلتين مؤقتاً من قبل الاتحاد الروسي بـ "القرم"، وإلى سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي في القرم بـ "سلطات الاحتلال" أو "السلطات الروسية". ويراعي التقرير أيضاً نداء الجمعية العامة الذي دعا الاتحاد الروسي إلى احترام جميع التزاماته بمقتضى القانون الدولي الواجب التطبيق بوصفه سلطة احتلال.

ثانياً - المنهجية

- 4 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 179/76، أن يلتزم السبل والوسائل، بما في ذلك من خلال مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية المعنية، لضمان إمكانية وصول الآليات الإقليمية والدولية القائمة لرصد حقوق الإنسان، وخصوصاً بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا، إلى القرم بشكل مأمون ودون معوقات. وحين بدأ الاتحاد الروسي الهجوم العسكري داخل أوكرانيا، في 24 شباط/فبراير 2022، كانت الاستعدادات جارية لتوجيه مذكرة شفوية إلى الاتحاد الروسي يُطلب فيها الوصول رسمياً إلى القرم. ولكن الأعمال العدائية الجارية، بما في ذلك في المناطق المتاخمة للقرم، جعلت من المتعذر عملياً المضي قدماً في طلب الوصول.
- 5 - ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المجمّعة من خلال أنشطة الرصد عن بعد التي تجربها المفوضية عن طريق بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. وتستند النتائج إلى معلومات تم التحقق منها جُمعت من مصادر تُعتبر، حسب منهجية المفوضية، موثوقة ويمكن الاعتماد عليها. وأدرجت المعلومات في التقرير حين استيفائها معيار الإثبات القائم على "أسباب معقولة للاعتقاد". ويستند التقرير أساساً إلى مقابلات مباشرة مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في القرم، تحققت منها أيضاً مصادر متعددة بسبل منها إجراء مقابلات مع أقارب الضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين وممثلي المجتمع المدني. كما يعتمد على وثائق المحاكم والسجلات الرسمية وعلى تحليل القوانين ذات الصلة والمصادر المفتوحة.
- 6 - وذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن النزاع المسلح قد فاقم صعوبة الوصول إلى معلومات من القرم يمكن التحقق منها. ومُنِع الوصول إلى بعض السجلات الرسمية الروسية التي تحتوي على معلومات ذات صلة برصد حقوق الإنسان. وبات الوصول إلى بعض المواقع الشبكية الحكومية في القرم متعذراً. وأدى فرض جزاءات جديدة على من يعبرون عن آرائهم إلى إبداء الضحايا وغيرهم من المحاورين في القرم استعداداً أقل للمشاركة في المقابلات وتقديم الوثائق وغيرها من الأدلة (انظر الفرع ثالثاً - دال أدناه). وتدهورت بيئة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان تدهوراً كبيراً، وفرض ذلك مزيداً من القيود على أنشطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها.

7 - وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي معلومات وثقتها وتحققت منها بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينبغي ألا يعتبر هذا التقرير بمثابة قائمة شاملة بجميع المسائل المثيرة للقلق. واسترشدت الأمانة العامة في إعداد هذا التقرير بالقواعد ذات الصلة الواردة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثاً - حقوق الإنسان

ألف - إقامة العدل والحق في محاكمة عادلة

8 - ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أن من حق كل فرد يواجه إجراءات جنائية أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، وأن تجري المحاكمة في حضوره⁽¹⁾.

9 - ووثقت المفوضية 29 حالة أذانت فيها المحاكم⁽²⁾ مواطنين أوكرانيين في ظروف تثير قلقاً جدياً بشأن مدى كون المحاكمة عادلة، بما في ذلك حالات بدا فيها أن المحاكم تفتقر إلى الاستقلالية والحيادية، ولم يكفل فيها القضاة للمتهمين وسائل الدفاع عن أنفسهم على قدم المساواة، وحُرم فيها المتهمون من الحق في حضور الجلسات، وافتقرت فيها الأحكام إلى أساس منطقي كافٍ. وفي إحدى الحالات، أذانت محكمة في سيمفروبول في 16 شباط/فبراير 2022 صحفياً مستقلاً يعمل في إذاعة أوروبا الحرة/إذاعة الحرية بتهم تخزين عبوة ناسفة وحيازتها ونقلها بصورة غير مشروعة، وحكمت عليه بالسجن ست سنوات وبدفع غرامة. واستندت المحكمة إلى اعتراف أدلى به المتهم قبل المحاكمة، رغم أن المدعى عليه قدم دفوعاً جديدة بالتصديق مفادها أن اعترافه قد انتزع تحت التعذيب وفي غياب محاميه⁽³⁾.

10 - ووثقت المفوضية أربع حالات أدين فيها المتهمون غيابياً⁽⁴⁾. وفي اثنتين من هذه الحالات، تجاهلت المحكمة طلبات تأجيل الجلسات المقدمة من المتهمين. وفي حالتين أخريين، لم ترسل المحكمة إلى المدعى عليهم إخطاراً بتاريخ الجلسة على النحو الواجب رغم معرفتها بمكان وجودهم وتفاصيل الاتصال بهم. وفي سبع حالات أخرى على الأقل، جاءت الإدانات في أعقاب جلسات شكلية اعتمدت فيها المحكمة حصراً على شهادات ضباط الشرطة أو افتقرت إلى أي أدلة واضحة. وفي إحدى هذه الحالات، لم تقدم المحكمة أي أساس منطقي مكتوب لحكم الإدانة، وبشكل ذلك انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽⁵⁾.

(1) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14؛ والمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المواد 64-77؛ والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، المادة 75.

(2) ما لم يذكر خلاف ذلك، يشير مصطلح "المحاكم" إلى المحاكم الموجودة في القرم وكذلك إلى المحاكم الموجودة في الاتحاد الروسي حين النظر في قضايا سكان القرم الذين يحاكمون في الاتحاد الروسي.

(3) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 15. انظر أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 20 (1992) بشأن حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الفقرة 12.

(4) حوكم المتهمون في القضايا الأربع جميعها لمشاركتهم في تجمع عام تشكّل عفويًا.

(5) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14 (5). أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في الفقرة 49 من تعليقها العام رقم 32 (2007) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، إلى أن الحق في طلب إعادة النظر في حكم إدانة شخص ما لا يمكن أن يمارس بفعالية إلا إذا كان للشخص المدان الحق في الحصول على حكم كتابي معلل وفقاً للأصول. وإضافة إلى ذلك، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن على المحاكم أن تعرض أسساً منطقية كافية في أحكامها. انظر: *European Court of Human Rights, Moreira Ferreira v. Portugal (no. 2), Application No. 19867/12, Judgment, 11 July 2017, para. 84*.

11 - وظل الحق في جلسات المحاكمة العلنية مقيدا في القرم. وواصلت المحاكم الاستناد إلى القيود المفروضة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتبرير استبعاد الجمهور من قاعات المحاكم (انظر [A/HRC/50/65](#)، الفقرة 8). وأثرت هذه التدابير في أغلب الأحيان على الصحفيين وأفراد أسر المدعى عليهم، الذين حرموا في أحيان كثيرة من دخول مباني المحاكم بحجة أنهم ليسوا طرفا في الإجراءات. وتساعد هذا الاتجاه أكثر فأكثر بعد بدء الهجوم العسكري الذي نفذه الاتحاد الروسي داخل أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022. ومنذ ذلك الحين، أصبح دخول بعض مباني المحاكم في القرم محظورا حظرا تاما على الأشخاص الذين ليسوا طرفا في الإجراءات، ويشمل ذلك حظر استقبال الزوار وإصدار الوثائق من أقلام المحاكم⁽⁶⁾. وقدم محامون شكوى إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان مفادها أن قاعدة بيانات محاكم الاتحاد الروسي باتت غير متاحة في القرم منذ نيسان/أبريل 2022 على أقل تقدير، في حين أنها ظلت متاحة في جميع أنحاء إقليم الاتحاد الروسي. وتتضمن المادة 14 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قائمة بالأسباب التي قد تستبعد من أجلها الصحافة والجمهور من إجراءات المحاكمة كلها أو في جزء منها، وتتص على أن أي حكم يصدر في قضية جنائية أو في دعوى قضائية يجب أن يعلن على الملأ، مع استثناءات محدودة⁽⁷⁾.

باء - الحق في الحياة والسلامة البدنية والعقلية والحرية والأمان

12 - إن القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽⁸⁾ والقانون الإنساني الدولي⁽⁹⁾ يحظران حظرا تاما التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ("سوء المعاملة"). وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي: "لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه"⁽¹⁰⁾.

13 - ووثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خمس حالات تعذيب وإساءة معاملة سكان القرم (تتعلق جميعها برجال) على أيدي الموظفين الروس المكلفين بإنفاذ القانون. وتحققت المفوضية من تعرض الضحايا، في ثلاث من هذه الحالات، للتعذيب أو سوء المعاملة بعد أن احتجزتهم دائرة الأمن الاتحادي عقب مدهمة منازلهم في الصباح الباكر. وبعد المدهمة، قُيدت أيديهم وعُصبت أعينهم واقتيدوا إلى مبان تقع في أماكن مجهولة حيث احتُجزوا دون إمكانية الاتصال بأحد ودون السماح لهم بالاستعانة بمحاميين وأجبروا على تقديم معلومات بشأن تورطهم المزعوم في أنشطة إجرامية. وتعرضوا للتعذيب بأساليب من بينها الصعق بالكهرباء والتهديد بالعنف البدني، بما في ذلك التهديد بالعنف الجنسي والجنساني (انظر [A/HRC/50/65](#)، الفقرة 13).

(6) في 1 آذار/مارس 2022، فرضت المحاكم المحلية في أرميانسك وكراسنوبيريكوبسك مثل هذا الحظر دون أسباب محددة.

(7) انظر [A/63/223](#)، الفقرة 30؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، الفقرة 29.

(8) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 7 و 10؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(9) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 32؛ والبروتوكول الأول، المادة 75 (2).

(10) تنص اتفاقية جنيف الرابعة على أسباب محددة للحرمان من الحرية في أوقات الاحتلال.

14 - وذكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن موظفي إنفاذ القانون الروس قد اعتقلوا تعسفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما لا يقل عن 234 شخصا في القرم، من بينهم 211 رجلا و 20 امرأة و 3 أطفال (صبي وفتاتان). وتلاحظ المفوضية بقلق تزايد عدد الاعتقالات التعسفية بنسبة تقوق 600 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان من بين الضحايا مشاركون في تجمعات عامة سلمية، وأشخاص يشتهب في انتمائهم إلى جماعات دينية محظورة⁽¹¹⁾، وأفراد ينتمون إلى "المجلس"⁽¹²⁾، وصحفيون، من بينهم صحفيون مواطنون⁽¹³⁾، ونشطاء في منظمة التضامن مع القرم⁽¹⁴⁾، وأشخاص أُحيلوا إلى القضاء لنشرهم معلومات ووجهات نظر حول مسائل تثير الاهتمام العام، ومحتوى يعتبر "متطرفا"، على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي إحدى الحالات، اعتقل ضباط دائرة الأمن الاتحادي رجلا في 14 ديسمبر/كانون الأول 2021 ونقلوه إلى موقع تابع لهم في مكان مجهول. وبعد استجوابه وإخضاعه لاختبار كشف الكذب، هدد الضباط الضحية بوضعه في السجن إن لم يعمل مخبرا لحسابهم. ولم يفرج عنه إلا بعد أن وقّع على الأوراق اللازمة ليصبح مخبرا ووافق على منحه رمز نداء للاتصال به في المستقبل. وكان من بين الضحايا أيضا النائب الأول لرئيس المجلس، الذي اعتقلته دائرة الأمن الاتحادي في 4 أيلول/سبتمبر 2021 لأسباب مرتبطة بادعاءات وقوع انفجار في خط أنابيب غاز، وهو عمل وصفته السلطات الروسية بأنه تخريب (انظر A/HRC/50/65، الفقرة 15). واحتجزه الجناة المزعمون دون إمكانية الاتصال بأحد لمدة 19 ساعة ودون السماح له بالاستعانة بمحاميين.

15 - ووثقت المفوضية سبع حالات اختفاء قسري في القرم. ومن بين الضحايا ستة رجال (أربعة منهم من تثار القرم، ومنهم نائب رئيس المجلس) وناشطة محلية وصحفية مواطنة اختفت في 29 نيسان/أبريل 2022، ويمثل ذلك أول حادث موثق بشأن اختفاء امرأة منذ التقارير السابقة التي صدرت في عام 2014. وأبقت دائرة الأمن الاتحادي الضحايا محتجزين دون إمكانية الاتصال بأحد، واحتُجز بعضهم في أماكن احتجاز غير رسمية، ورفضت تقديم معلومات إلى محاميهم وأقاربهم عن مصيرهم وأماكن وجودهم. وفي بعض الحالات، أنكرت دائرة الأمن الاتحادي صراحة تورطها في حالات الاختفاء. وتعرض الضحايا للتعذيب وسوء المعاملة، واحتُجزوا لفترات لم تسجل رسميا، لإجبارهم على الشهادة ضد أنفسهم و/أو ضد غيرهم. وفي وقت لاحق، أُلقي القبض رسميا على خمسة ضحايا، ولكن فترات الاحتجاز الأولية لم تدرج في سجل الاعتقالات الرسمي⁽¹⁵⁾. وظل الضحايا مفقودين لمدد تتراوح بين 13 ساعة و 18 يوما قبل أن يعرف أقاربهم أو محاميهم مكان وجودهم.

16 - ومنذ عام 2014، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ما مجموعه 50 حالة اختفاء قسري في القرم شملت 45 رجلا و 5 نساء، من بينهم 11 شخصا ما زالوا في عداد المفقودين. وثمة حالة واحدة

(11) اعتقلت السلطات الروسية تسعة رجال بزعم انتمائهم إلى حزب التحرير، وهو جماعة دينية تعتبر منظمة إرهابية بموجب قانون الاتحاد الروسي ولكن ليس بموجب القانون الأوكراني. منذ بداية الاحتلال، اعتقلت السلطات الروسية ما لا يقل عن 91 رجلا بزعم انتمائهم إلى هذه الجماعة.

(12) هيئة تمثل تثار القرم.

(13) اعتقلت السلطات الروسية ما لا يقل عن 17 رجلا يعتبرون أنفسهم "صحفيون مواطنون". رغم عدم وجود تعريف عالمي لصحافة المواطن، إلا أن القصد العام من المفهوم يشير إلى التقارير المستقلة، التي يعدها في أغلب الأحيان هواة على مسرح الحدث. انظر A/65/284، الفقرة 62.

(14) منظمة التضامن مع القرم مجموعة مدنية تصل نشطاء تثار القرم بأقارب المحتجزين.

(15) لا يزال أربعة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. وأُفرج عن أحدهم بعد أن قضى حكما بالسجن لمدة 15 يوما.

أُعدم فيها الضحية تعسّفاً بعد ذلك. وفي خمس حالات، من بينها حالة تتعلق بامرأة، عثر على الضحايا فيما بعد في مركز احتجاز رسمي، وما زالوا هناك حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي 33 حالة، أفرج عن الضحايا، بمن فيهم خمس نساء، في وقت لاحق. ومن مجموع الحالات الخمسين، توجد 28 حالة من عام 2014. ولم يمنح أي من الضحايا إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف⁽¹⁶⁾. وتلاحظ المفوضية استمرار غياب مساءلة الجناة وعدم إحراز تقدم في التحقيقات.

جيم - حقوق المحتجزين

17 - ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية تحترم الكرامة الأصلية في الشخص الإنساني⁽¹⁷⁾. وعلاوة على ذلك، من حق الجميع التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية⁽¹⁸⁾.

18 - وما زالت المفوضية تتلقى ادعاءات بشأن ظروف الاحتجاز غير المناسبة والافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الطبية في السجون ومراكز الاحتجاز. واشتكى المحتجزون (جميعهم من الرجال)، ومنهم من نُقلوا من القرم إلى الاتحاد الروسي، من سوء النظافة والمعايير الصحية، والتدني الشديد في نوعية الطعام، والاستيلاء غير المبرر على الأشياء الشخصية، بما في ذلك الكتب الدينية مثل القرآن، والاحتفاظ الشديد في السجون. وفي مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في نوفوتشركاسك في منطقة روستوف، حيث كان ما لا يقل عن 25 رجلاً من تزار القرم محتجزين حتى مايو/أيار 2022 بعد نقلهم من القرم، كان المحتجزون يُجبرون على النوم في ثلاث نوبات بسبب الاحتفاظ الشديد. وتلاحظ المفوضية أن سوء النظافة والصرف الصحي المقترن بالاحتفاظ بعرض حياة المحتجزين وصحتهم للخطر، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19⁽¹⁹⁾. وفي مركز واحد على الأقل من مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة، حُرّم المحتجزون من حقهم في الحصول على سبيل انتصاف فعال عندما لم تسمح لهم سلطات السجن بمراسلة المحاكم ورفضت التصديق على سندات التوكيل التي تسمح لمحاميهم بالتصرف نيابة عنهم.

19 - وتلقت المفوضية أيضاً معلومات عن الممارسة التمييزية المتمثلة في إخضاع المحتجزين من تزار القرم لنظم أمنية خاصة⁽²⁰⁾، مما يسبب مزيداً من الضيق والمشقة ويحتمل أن يرقى إلى مستوى

(16) انظر: human rights monitoring mission in Ukraine, “Enforced disappearances in the Autonomous Republic of Crimea and the city of Sevastopol, Ukraine, temporarily occupied by the Russian Federation”, briefing paper, 31 March 2021. متاحة على الرابط التالي: <https://ukraine.un.org/sites/default/files/2021-03/BN%20Enforced%20dis%20Crimea%20ENG.pdf?fbclid=IwAR2zh7gM2wNuti5aKxgtR4-.IA1AUwCIfUQ1q3U6YrxEwCB043WCzfrLdvo>

(17) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 (1).

(18) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12 (1).

(19) لمزيد من المعلومات عن الحالات الفردية المتصلة بجائحة كوفيد-19 أثناء الاحتجاز، انظر A/HRC/50/65، الفقرة 17.

(20) ينبغي أن تستوفي النظم الأمنية الخاصة شروط المدة والشدة الضرورية لتحقيق هدف مشروع تسعى إليه السلطات، وينبغي ألا تتجاوز الشروط المشروعة لضمان الأمن في السجون. انظر: *Piechowicz v. European Court of Human Rights*. انظر: *Poland, Application No. 20071/07, Judgment, 17 April 2012, para. 178*.

المعاملة أو العقوبة المهينة⁽²¹⁾. وفي 26 حالة على الأقل (جميعها تتعلق برجال)، صنفت سلطات السجن المحتجزين بأنهم "يحتمل أن يخطرطوا في أنشطة متطرفة" أو "يحتمل هروبهم" دون أي سند معقول لذلك. وخلافا للقانون الروسي، اتخذت هذه القرارات دون حضور المحتجزين أو علمهم، مما حرّمهم من فرصة الرد على الادعاءات وتقديم دفعوهم. والنظم الأمنية الخاصة تطبّق إلى أجل غير مسمى ودون إمكانية الطعن ضدها. وتلقت المفوضية شكاوى من محتجزين تفيد بأن فرض هذه النظم قد أدى إلى تفاقم معاناتهم أثناء الاحتجاز. وعلى وجه الخصوص، من المرجح أن يوضع هؤلاء المحتجزون في زنانات تأديبية ذات نوعية أدنى من الزنانات العادية أو أن يحرّموا من المكالمات الهاتفية والزيارات الشخصية. وعلاوة على ذلك، لا يزال التصنيف مسجلا في الملفات الشخصية للمحتجزين، مما يقلل من فرصهم في الإفراج المبكر.

20 - واستمر ورود شكاوى من محتجزين في قضايا جنائية بارزة بشأن إيداعهم قسرا في المصحات النفسية. وفي تلك الحالات، خضع المحتجزون لتقييم رسمي للمرضى الخارجيين، وأودعوا قسرا في مصحات نفسية لمدد تتراوح بين أسبوعين وأربعة أسابيع حين امتنعوا عن الإجابة على جميع أسئلة خبراء علم النفس⁽²²⁾ أو احتجوا بحقهم في التزام الصمت. وبررت السلطات الروسية الإيداع في المصحات بضرورة تحديد قدرة المحتجزين على المثول أمام المحكمة⁽²³⁾، ولكن الضحايا ومحاميهم يعتقدون أن السبب الحقيقي لهذه الممارسة هو معاقبة المحتجزين أو وصمهم أو إذلالهم لامتناعهم عن التعاون مع المدعي العام⁽²⁴⁾. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أربع حالات من هذا القبيل (تتعلق جميعها برجال)، من بينها حالة النائب الأول لرئيس المجلس، الذي أمضى ما يقرب من أربعة أسابيع في مشفى للأمراض النفسية بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي جميع الحالات الموثقة، افترقت القرارات إلى ضمانات كافية ضد التعسف، وبدا أنها تشكل تدخلا غير متناسب في حق المحتجزين في احترام حياتهم الخاصة. وعلى وجه الخصوص، اعتمدت القرارات اعتمادا حصريا على السلطة التقديرية للمحقق المكلف بالقضية، ولم تحدد فيها فترة الإيداع في المصحات النفسية، وافترقت إلى التعليل الكافي، ولم تخضع لمراجعة مستقلة أو لإمكانية الطعن بها. وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن

(21) بموجب القانون الروسي، تسمى هذه العملية "профилактический учет" ("الإدراج في قائمة وقائية") وتسري عليها أحكام الفقرة 24 من المبادئ التوجيهية بشأن منع الجرائم في صفوف المحتجزين، التي أقرتها وزارة العدل في الاتحاد الروسي في 20 أيار/مايو 2013.

(22) في إطار هذه التقييمات، تُجمع بيانات التاريخ الطبي للشخص الذي تقيّم حالته، ويُستجوب الشخص ويخضع لفحص بدني. انظر القواعد الناظمة للفحوص النفسية العلمية المعتمدة بموجب قرار وزارة الصحة في الاتحاد الروسي رقم 3H المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 2017.

(23) ينص القانون الروسي على أن إجراء فحص نفسي للمتهمين في القضايا الجنائية إلزامي إذا ثارت شكوك بشأن قدراتهم عقليهم، أو إذا اتهموا بارتكاب جرائم جنسية ضد القاصرين، أو إذا كانت هناك أسباب للاعتقاد بأنهم مدمنون على المخدرات. وفي الحالات الموثقة، برر المحققون إجراء فحص نفسي بالافتقار بالإشارة إلى الحاجة إلى إثبات ما إذا كان المتهمون يعانون من مرض عقلي، لكنهم لم يعيروا عن شكوكهم في سلامة قدرات المتهمين العقلية، ولم توجه إلى أي من المتهمين تهم ارتكاب جرائم عنيفة، ولم يعترف أي منهم بالجنون أو يحتج بالمسؤولية المخففة، ولم يزعم أي منهم بأنه غير قادر على المثول للمحاكمة. انظر على سبيل المثال: European Court of Human Rights, *Manannikov v. Russia*, Application No. 74253/17, Judgment, 23 October 2018, para. 37.

(24) أشار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن الاحتجاز في مصحة نفسية يجب ألا يستخدم بشكل يعرّض للخطر حرية التعبير، ولا لمعاقبة شخص ما أو ردعه أو تشويه سمعته بسبب آرائه أو معتقداته أو أنشطته السياسية أو الإيديولوجية أو الدينية (E/CN.4/2005/6، الفقرة 58 (ز)).

التدخل الطبي القسري يشكل انتهاكا لحق الإنسان في أن تُحترم حياته الخاصة، إلا إذا جرى التدخل وفقا لأحكام القانون الوطني، وكان ضروريا في مجتمع ديمقراطي، وكان الهدف منه مشروعاً⁽²⁵⁾.

دال - حرية الرأي وحرية التعبير

21 - أدى إدخال قوانين جديدة إلى مواصلة تقليص المساحة المدنية المحدودة أصلا في القرم فيما يتصل بالتعبير عن الآراء المعارضة والناقدة على وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال وسائل أخرى. وسنت السلطات الروسية مجموعة من القوانين تفرض عقوبات على "نشر معلومات كاذبة عن علم" بشأن استخدام القوات المسلحة و "أداء سلطات الدولة وظائفها" خارج أراضي الاتحاد الروسي⁽²⁶⁾، و "الأعمال العامة التي تهدف إلى تشويه مصداقية" القوات المسلحة الروسية و "عرقلتها"⁽²⁷⁾، وإنكار "الدور الحاسم الذي أداه الشعب السوفياتي في هزيمة ألمانيا النازية" و "المهمة الإنسانية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية"⁽²⁸⁾. ويشكل تطبيق هذه القوانين انتهاكا خطيرا لممارسة الحريات الأساسية في القرم، بما في ذلك التعبير عن آراء تنتقد موقف السلطات الروسية وسياساتها الرسمية. كما قيدت القوانين بشدة المساحة المتاحة لوسائل الإعلام التعددية للإبلاغ عن القضايا التي تثير الاهتمام العام في القرم. وإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق هذه القوانين في القرم ينتهك التزام الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام القوانين الجزائية السارية في الأرض المحتلة⁽²⁹⁾.

22 - وفي غضون شهرين من بدء هجوم الاتحاد الروسي العسكري داخل أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 41 قضية حوكم فيها سكان القرم (29 رجلا و 12 امرأة) بتهمة "تشويه السمعة" أو "الدعوة إلى العرقلة". وحوكم متظاهرون لحملهم لافتات أو نشرهم عبارات مثل "لا للحرب" أو "أنا أؤيد السلام" أو "لا للحرب مع أوكرانيا"، أو لكتابة إهانة على لوحة إعلانية تعرض صورة رئيس الاتحاد الروسي، أو انتقاد الهجوم العسكري الروسي والإشادة بالمقاومة الأوكرانية في سوق للمواد الغذائية، أو البصق على سيارة تحمل الرمز "Z"، أو قطع مشابك تثبيت لافتة تحمل الرمز "Z"، أو تبادل رسائل نصية خاصة في تطبيقات المراسلة الهاتفية. ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حق كل شخص في حرية التعبير، ويشمل ذلك حرية التماس المعلومات والأفكار من جميع الأنواع، وتلقيها ونقلها⁽³⁰⁾. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه "في حالات النقاش العام الذي يتعلق بشخصيات عامة في المجال السياسي والمؤسسات العامة، فإن العهد يولي أهمية بالغة بشكل استثنائي لكفالة التعبير غير المقيد"⁽³¹⁾.

(25) European Court of Human Rights, *Fyodorov and Fyodorova v. Ukraine*, Application No. 39229/03, (25) Human Rights Committee, *MG v Germany*, Judgment, 7 July 2011, paras. 82–89. انظر أيضا: Communication No. 1428/2006.

(26) الاتحاد الروسي، القانون الجنائي، المادة 207-3.

(27) المرجع نفسه، المادة 280-3؛ والاتحاد الروسي، قانون الجرائم الإدارية، المادة 20-3-3.

(28) الاتحاد الروسي، قانون الجرائم الإدارية، المادة 13-48.

(29) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 64.

(30) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 (2).

(31) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34 (2011) بشأن حرية الرأي وحرية التعبير، الفقرة 38؛ و *CCPR/C/TUN/CO/5*، الفقرة 18.

23 - وأدى تطبيق هذه القوانين إلى تجريم السلطات الروسية طائفة واسعة من العبارات المتصلة باستخدام الاتحاد الروسي القوة ضد أوكرانيا، بما في ذلك الدعوات إلى السلام. وفي إحدى الحالات، عُزمت امرأة تبلغ من العمر 70 عاما 35 000 روبل بعد أن أحضرت الزهور ولافتة مصنوعة يدويا من الورق المقوى الأزرق والأصفر تحمل عبارة "لا للحرب" إلى نصب تاراس شيفتشينكو التذكاري في سيمفروبول للاحتفال بالذكرى السنوية لميلاده في 9 آذار/مارس. ورفض القاضي قبول حجتها بأنها تؤيد السلام، وذكر أن استخدام ألوان "بلد غير صديق" قد أسهم في الجريمة المزعومة. وشكلت الغرامة عبئا ماليا كبيرا عليها لأن ذلك المبلغ يعادل ضعف معاشها التقاعدي الشهري.

24 - وفي 25 آذار/مارس 2022، غرمت محكمة رئيس اللجنة الانتخابية في كورولتاي⁽³²⁾ 40 000 روبل لنشره تعليقا على موقع فيسبوك عبّر فيه عن غضبه من وفيات المدنيين الناجمة عن استخدام الاتحاد الروسي القوة ضد أوكرانيا. وأشارت المحكمة إلى الأحكام التشريعية المتصلة بالتحريض على الكراهية والدعاية للحرب و "التطرف"، دون تقديم أي استدلال منطقي يشير إلى كونها ذات صلة بالتعليق المعني المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي اليوم نفسه، أدانت المحكمة الرجل وحكمت عليه بالسجن لمدة يومين بتهمة "الدعاية للرموز النازية أو عرضها علنيا"، بسبب نشره في 1 مارس/آذار 2014 تعليقا على موقع فيسبوك تضمن صورة كنيس يهودي في سيمفروبول تعرض للتشويه بطلي صليب معقوف عليه ودعا الشرطة للتحقيق في ذلك الحادث المعادي للسامية⁽³³⁾. ولم تعط المحكمة أي وزن لسياق الحادث أو لنية المدعى عليه، واقتصرت الأسباب المنطقية لحكمها على إثبات أن الصورة تضمنت رمزا نازيا. كما لم تقدم المحكمة أي مبرر لفرض عقوبة الحبس⁽³⁴⁾.

25 - وفي 16 آذار/مارس 2022، احتجزت السلطات الروسية لمدة 15 يوما أحد تزار القرم المدافعين عن حقوق الإنسان، بعد أن فتشت منزله. وخلال عملية الاعتقال، تجمع أقارب الضحية ومؤيدوه بجوار منزله⁽³⁵⁾. ومنعت الشرطة المتهم من الاتصال بمحاميه أثناء استجوابه. وحوكم الشخص لمشاركته تعليقا نشره مستخدم آخر على موقع فيسبوك في عام 2019 تضمن رابطا إلى مقطع فيديو نُشر في عام 2013 على موقع يوتيوب نوقشت فيه أوجه التشابه بين مقطوعة موسيقية عسكرية سوفيتية وأخرى من ألمانيا النازية، مع صور من الحرب العالمية الثانية من بينها صور طائرات وملصقات من ألمانيا النازية. وأدانت المحكمة الشخص بتهمة عرض رمز نازي، دون تحليل سياق المنشور أو حجة المدعى عليه التي ذكر فيها أن قصده كان المساهمة في نقاش حول قضية تثير الاهتمام العام⁽³⁶⁾. وحكمت عليه المحكمة بعقوبة السجن القصوى لمدة 15 يوما، وأثار ذلك قلقا إزاء مدى تناسب العقوبة مع الفعل⁽³⁷⁾. وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات تفيد بأن المدعى عليه أدين انتقاما منه لانتقاده السلطات وعمله في مجال حقوق الإنسان. وفي السنوات السابقة، كانت سلطات إنفاذ القانون قد وجّهت إليه بشكل روتيني "تحذيرات" خطية رسمية بعدم الانخراط في "أنشطة غير قانونية".

(32) الجمعية الوطنية لتتار القرم.

(33) أوضح الرجل في المحكمة أنه نشر التعليق للتعبير عن تضامنه مع الشعب اليهودي ودعوة الشرطة إلى إجراء تحقيق.

(34) انظر قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجاجية (قواعد طوكيو)، القاعدة 1-5.

(35) ألقي القبض على اثنين من أقارب الضحية، وضرب موظف من موظفي إنفاذ القانون أحدهما على رأسه بمسدس.

(36) أشارت المحكمة إلى بنود مختلفة من القوانين الروسية "المناهضة للتطرف" دون أن توضح كيفية انطباقها على سلوك الضحية المحدد.

(37) تنص المادة 1-3-20 من قانون الجرائم الإدارية في الاتحاد الروسي أيضا على عقوبات غير احتجاجية، بما في ذلك الغرامات.

26 - وحُظر عمل العديد من وسائل الإعلام منذ 24 شباط/فبراير 2022. وأدى حجب وسائل الإعلام الأوكرانية والأجنبية، وكذلك وسائل الإعلام الروسية التي ينظر إليها على أنها تنتقد السلطات، إلى تقييد بالغ للحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في تلقي ونقل المعلومات والأفكار بجميع أنواعها بغض النظر عن الحدود. وفرضت هذه التدابير قيوداً تحدّ من الوصول إلى طائفة من مصادر المعلومات عن القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية في شبه الجزيرة. ويخشى أن تؤدي هذه القيود إلى جعل إمكانية الوصول في القرم محصورة فقط بوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة في القرم. وحجبت السلطات الروسية دون إخطار مسبق موقع "حقائق القرم"، وهو منفذ إعلامي رائد يركز على القرم ويتبع إذاعة أوروبا الحرة/راديو الحرية. وفي وقت سابق، أمرت الدائرة الاتحادية المشرفة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام (Roskomnadzor)⁽³⁸⁾ بأن تحذف من الموقع الشبكي منشورات عن تجنيد المواطنين الأوكرانيين قسراً في القرم.

27 - وينطبق الحظر الذي فرضه الاتحاد الروسي على موقعي فيسبوك وإنستغرام في القرم، مما يحد بشكل كبير من حرية البحث عن الأفكار وتلقيها ونقلها، ويحد المساحة المتاحة لنشر المحتوى السياسي ولأنشطة الصحفية والنشاط المدني، ويخلق خطراً جديداً بالملاحقة القضائية حين استخدام هذه المنصات. وحُظر موقعاً فيسبوك وإنستغرام في 4 و 11 آذار/مارس 2022، على التوالي، بعد قرار من الدائرة الاتحادية المشرفة على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الإعلام (Roskomnadzor). وفي 21 آذار/مارس، حظرت محكمة محلية في موسكو منتجات شركة ميتا بلاتفورمز "على أراضي الاتحاد الروسي" على أساس أنها "تقوم بأنشطة متطرفة"⁽³⁹⁾. وتعتبر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن فرض حظر عام على تشغيل مواقع أو نظم معينة يتعارض مع حرية التعبير كشرط ضروري لتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة التي هي بدورها ضرورية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتوصي بأن تكون أي قيود يسمح بفرضها قيوداً مرتبطة عموماً بمحتويات محددة. وذكرت اللجنة أيضاً أن الحظر المفروض على نشر المواد لمجرد أنها قد تنتقد الحكومة يتنافى مع القيود المسموح بفرضها على الحق في حرية التعبير⁽⁴⁰⁾.

28 - ورغم عدم فرض عقوبة على الالتفاف على حظر منصتي فيسبوك وإنستغرام لأغراض الاستخدام الشخصي⁽⁴¹⁾، فإن وصف شركة ميتا بلاتفورمز بأنها "متطرفة" يزيد خطر الملاحقة القضائية، بما في ذلك بالنسبة لسكان القرم. ويندرج تحت طائلة قوانين مكافحة التطرف في الاتحاد الروسي أي إشارة من وسائل الإعلام أو الأفراد إلى شركات ميتا وفيسبوك وإنستغرام دون ذكر أنها محظورة في الاتحاد الروسي، وكذلك أي استخدام للرسم التي ترمز إليها. وإضافة إلى ذلك، فإن شراء إعلان أو خدمات أخرى على هذه المنصات يخلق خطر الملاحقة القضائية بتهمة "تمويل التطرف".

(38) وكالة حكومية في الاتحاد الروسي مكلفة بمهام إنفاذ القانون في قطاعي وسائل الإعلام والمعلومات.

(39) ذكرت المحكمة أن الشبكات الاجتماعية تروج "للمنشورات تحتوي على معلومات كاذبة ذات أهمية عامة حول مسار العملية العسكرية الخاصة وسلوك الجيش الروسي".

(40) التعليق العام رقم 34، الفقرة 43.

(41) يمكن ذلك، على سبيل المثال، باستخدام برمجيات الشبكات الخصوصية الافتراضية.

هاء - حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

29 - حافظت السلطات الروسية على الشرط الشامل المتمثل في الحصول على إذن مسبق لعقد تجمعات سلمية في القرم⁽⁴²⁾. وأدى ذلك إلى إدانة المشاركين في التجمعات السلمية الذين لم يحصلوا على "إذن" على النحو المحدد في قانون الاتحاد الروسي، وتغريمهم أو الحكم عليهم بأداء أعمال الخدمة المجتمعية أو بالسجن (61 قضية موثقة في المحاكم في عام 2021، مقارنة بـ 16 قضية في عام 2020). كما أدانت المحاكم في القرم المشاركين في التجمعات السلمية بانتهاك أنظمة مكافحة جائحة كوفيد-19. وأثر ذلك بشكل خاص على تجمعات تثار القرم بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، حيث اتُّهم ما لا يقل عن 116 شخصا بانتهاك أنظمة الصحة العامة، وحكم على 22 منهم على الأقل بالاحتجاز الإداري (انظر [A/HRC/50/65](#)، الفقرة 28). وإضافة إلى ذلك، اعتُقل متظاهرون دون توجيه أي تهمة لهم، وأُطلق سراحهم بعد ساعات من الاحتجاز في مراكز الشرطة.

30 - وأثر سنّ قوانين جديدة تجرّم "تشويه سمعة القوات المسلحة للاتحاد الروسي" تأثيراً سلبياً على الحق في حرية التجمع السلمي في القرم. ومنذ سنّ هذه القوانين، أدانت السلطات الروسية السكان الذين نظموا اعتصامات فردية في الأماكن العامة وهم يحملون لافتات مناهضة للحرب.

31 - وفي قضية ذات أبعاد هامة، تعرض طفل من تثار القرم يبلغ من العمر 16 عاماً للتوقيف ثلاث مرات في غضون ستة أسابيع في خريف عام 2021. وكان الطفل، وهو صحفي مواطن من مؤيدي منظمة التضامن مع القرم وابن رجل مسجون من تثار القرم، قد أوقف أول مرة واستجوب أثناء تصويره القسم الخارجي من مبنى المحكمة أثناء إجراء محاكمة. واعتدت الشرطة عليه جسدياً، وأوقفته مرة ثانية عندما انضم إلى تجمع لتثار القرم أثناء محاكمة أخرى. وبعد احتجازه أكثر من ثماني ساعات، أفرج عنه دون توجيه أي تهمة إليه. ولم تتابع الشرطة النظر في شكواه الرسمية بشأن اعتداء ضابط عليه. وأوقفت الشرطة الطفل مرة ثالثة عندما حضر تجمعا يطالب بالإفراج عن محام معروف في مجال حقوق الإنسان. وأدانته مفوضية شؤون القصر بتهمة "المشاركة في تجمع حاشد للمواطنين في الأماكن العامة أدى إلى انتهاكات للنظام العام وأنظمة وقواعد الصحة العامة" وغرمته 10 000 روبل، في حين أديننت أمه بقرار منفصل لإهمالها واجباتها كأم لأنها سمحت لابنها بالاشتراك في الاحتجاج.

32 - وكررت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن إحدى الطرق التي تتدخل بها السلطات الروسية في القرم في العمل المشروع الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان هي تقييد الوصول إلى المواقع الشبكية المكرسة لحقوق الإنسان وقضايا القانون الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، أبلغت مجموعة القرم لحقوق الإنسان ومركز زمينا لحقوق الإنسان ومنظمة إنقاذ القرم المفوضية بأن السلطات حجبت مواقعها الشبكية دون أي إشعار مسبق. وفي 6 أيار/مايو 2022، وصف المدعي العام للاتحاد الروسي أنشطة مجموعة القرم لحقوق الإنسان بأنها "غير مرغوب فيها" وقرر أنها "تشكل تهديداً للنظام الدستوري والأمن" للاتحاد الروسي.

33 - ورغم إصدار محكمة العدل الدولية في عام 2017 الأمر الإلزامي بفرض تدابير مؤقتة، الذي تكررت فيه المحكمة أنه يجب على الاتحاد الروسي، وفقاً لالتزاماته بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الامتناع عن مواصلة تطبيق القيود التي تحد من قدرة مجتمع تثار القرم على

(42) لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن اشتراط الحصول على إذن من مسؤولي الدولة قبل عقد أي تجمع "يقوض فكرة أن التجمع السلمي حق أساسي". انظر التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي، الفقرة 70.

المحافظة على مؤسساته التمثيلية، أو فرض قيود جديدة عليه⁽⁴³⁾، ظلت أنشطة المجلس محظورة حتى 30 حزيران/يونيه 2022.

واو - حرية الدين أو المعتقد

34 - يحمي القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في اتباع أو اعتناق دين أو معتقد يختاره الإنسان، وإظهاره في العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم⁽⁴⁴⁾. ولا يجوز إكراه أحد على نحو يمكن أن يضعف حرية الدين⁽⁴⁵⁾، بما في ذلك عن طريق العقوبات الجزائية أو غيرها من أشكال الملاحقة القضائية.

35 - وظلت جميع جماعات شهود يهوه في القرم خاضعة لحظر شامل بوصفها "منظمات متطرفة" (انظر [A/HRC/44/21](#)، الفقرة 35). وظل أتباعها عرضة للملاحقة الجزائية والسجن بسبب ممارستهم شعائهم الدينية، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان صدور إدانتين جديدتين بحق رجلين من شهود يهوه بسبب ممارستهما عقيدتهما، مما رفع العدد الإجمالي للضحايا إلى خمسة رجال منذ عام 2020. وفي القضية الأخيرة، أُدين رجل من كيرتش في 16 شباط/فبراير 2022 بممارسة "أنشطة متطرفة" وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ، بسبب مناقشته الكتاب المقدس والعقيدة الدينية. كما حصرت المحكمة حرية في التنقل ضمن حدود مدينة كيرتش لمدة ستة أشهر، ومنعته من المشاركة في المنظمات الدينية أو منظمات المجتمع المدني لمدة ثلاث سنوات.

36 - وسجلت المفوضية 23 قضية جديدة تنظر فيها المحاكم⁽⁴⁶⁾ ضد منظمات دينية أو أفراد (من بينهم 14 بروتستانتيا، و 4 مسلمين، ويهوديا واحدا، فضلا عن "كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية")⁽⁴⁷⁾ بسبب جرائم تتعلق بالتنشير. وجاءت هذه القضايا نتيجة لتطبيق قوانين الاتحاد الروسي "المناهضة للتطرف" في الأراضي المحتلة ومن تفسير عبارة "الأنشطة التبشيرية" تفسيراً موسعاً⁽⁴⁸⁾. ولا تزال الكنائس البروتستانتية هي الأكثر تأثراً بذلك. ففي الحالات التي وثقتها المفوضية، حوكم أفراد وجماعات دينية لأسباب من قبيل عقد اجتماعات أفرقة لدراسة الكتاب المقدس، ومناقشة العقائد الدينية، وإنشاد الأغاني الدينية في مساكن خاصة وأماكن أخرى، وعدم الإشارة في وسائل التواصل الاجتماعي إلى الاسم الكامل للمنظمة الدينية المسجلة. وفرضت المحاكم غرامات تتراوح بين 5 000 و 15 000 روبل على الأفراد⁽⁴⁹⁾، كما فرضت غرامة بقيمة 30 000 روبل على المنظمات الدينية.

(43) محكمة العدل الدولية، تطبيق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، الأمر الصادر في 19 نيسان/أبريل 2017، القائمة العامة رقم 166، الفقرة 106.

(44) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 18 (1).

(45) المرجع نفسه، المادة 18 (2).

(46) يعود تاريخ جميع هذه القضايا إلى عام 2021.

(47) كان الانتماء غير معروف أو غير واضح في ثلاث حالات.

(48) حسبما ذكر المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، فإن حالات إظهار الدين من خلال الإقناع غير القسري للأخريين (التبشير) قد تخضع لقيود تمييزية أو تعسفية بسبب تعاريف غامضة أو فضفاضة جدا للتبشير الديني (انظر [A/67/303](#)، الفقرات 44 إلى 47).

(49) في عام 2020، كانت الغرامة القصوى المفروضة على الفرد 5 000 روبل.

زاي - حرية التنقل

37 - نتيجة للهجوم العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا من أراضي القرم في 24 شباط/فبراير 2022، دُمّرت نقاط العبور الأوكرانية على خط الحدود الإدارية بين القرم وأجزاء أخرى من أوكرانيا. وحافظت دائرة الحدود التابعة لدائرة الأمن الاتحادي على نقاط العبور التي تشرف عليها بين القرم ومقاطعة خيرسون في أوكرانيا. وإضافة إلى ذلك، أقامت القوات المسلحة الروسية نقاط تفتيش في أراضي أوكرانيا المحتلة منذ 24 شباط/فبراير. وباتت حرية التنقل معرّضة لخطر شديد بسبب الأعمال العدائية وسيطرة الجيش الروسي الفعلية على أجزاء من مقاطعة خيرسون. وأجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقابلات مع أفراد اضطروا، بعد أن قرروا مغادرة القرم إلى الاتحاد الأوروبي، إلى سلوك الطريق البري الطويل عبر أراضي الاتحاد الروسي إلى شمال أوروبا، بدلا من المخاطرة بالانتقال عبر أجزاء أخرى من أوكرانيا⁽⁵⁰⁾.

حاء - الحق في التعليم باللغة الأصلية

38 - تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الروسي⁽⁵¹⁾ إلى تدريس 212 طالبا (0,1 في المائة من جميع الطلاب) المواد الدراسية باللغة الأوكرانية في العام الدراسي 2022/2021 (مقابل 214 طالبا في العام 2021/2020 و 206 طالب في العام 2020/2019)⁽⁵²⁾، وتعلم 3 780 طالبا اللغة الأوكرانية كمادة عادية أو كدرس اختياري أو كنشاط خارج المنهج الدراسي (مقابل 4 155 طالبا في العام 2021/2020 و 5 621 طالبا في العام 2020/2019)⁽⁵³⁾. ولا توجد في القرم مدارس باللغة الأوكرانية باستثناء مدرسة وحيدة تقع في فيودوسيا، وتُدّم ثلاثة فصول باللغة الأوكرانية في مدرسة باللغة الروسية في سيمفروبول⁽⁵⁴⁾.

39 - وتشير الإحصاءات نفسها إلى تلقي 7 049 طالبا (3,1 في المائة) تعليما باللغة التتارية القرمية في العام الدراسي 2022/2021 (مقابل 6 700 طالب في العام 2021/2020) وتعلم 31 205 طلاب اللغة التتارية القرمية كمادة عادية، أو كدرس اختياري أو كنشاط خارج المنهج الدراسي (مقابل 30 475 طالبا في العام 2021/2020). وتوجد في القرم 16 مدرسة يدرّس فيها باللغة التتارية القرمية، بالإضافة إلى 22 مدرسة باللغة الروسية تضم فصولا تدرّس فيها المواد باللغة التتارية القرمية. وظلت الشواغل قائمة بشأن أوجه التضارب في الوضع من حيث اللغة الرسمية للمدارس أو الفصول الناطقة بلغة أصلية وبين الاستخدام الفعلي للغة التتارية القرمية واللغة الأوكرانية في المناهج الدراسية (انظر A/74/276، الفقرة 52).

(50) حددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العديد من شركات النقل بالحافلات التي توفر سبل النقل من القرم ومقاطعة خيرسون ومناطق أخرى من أوكرانيا يحتلها الاتحاد الروسي مؤقتا إلى جورجيا ودول البلطيق وبولندا عبر أراضي الاتحاد الروسي.

(51) من وزارة التعليم والعلوم والشباب في "جمهورية القرم". الإحصاءات الواردة في هذا الفرع لا تشمل سيفاستوبول.

(52) هذه الأعداد أقل بكثير من أعداد الطلاب الذين كانوا يتلقون التعليم باللغة الأوكرانية قبل الاحتلال المؤقت. ففي عام 2014/2013، تلقى 12 694 طالبا التعليم باللغة الأوكرانية.

(53) شهد عدد الطلاب الذين يتعلمون اللغة الأوكرانية انخفاضا مطردا كل عام. وفي عام 2019/2018، تعلم 10 600 طالب في القرم اللغة الأوكرانية.

(54) في المقابل، يبلغ عدد الطلاب الذين يتلقون تعليمهم باللغة الروسية 217 313 طالبا (96,8 في المائة) من مجموع عدد الطلاب البالغ 224 600 طالب.

40 - وذكر خريجو المدارس التتارية القرمية في القرم وأولياء أمور الطلاب الحاليين الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التعليم المتاح باللغتين التتارية القرمية والأوكرانية وإمكانية تعلم تلك اللغات كمواد دراسية لا يكفيان لتلبية الطلب. واشتكى المشاركون من سيمفروبول ومنطقة يالطا الكبرى ودجانكوي من عدم كفاية ساعات التدريس باللغة التتارية القرمية وتدني نوعيته أو عدم توافره وقلة فرص الالتحاق بفضول باللغة التتارية القرمية. وفي إحدى الحالات الموثقة، اشتكت والدة فتاة مسجلة في الصف الخامس في منطقة يالطا الكبرى من عدم توفر التدريس لا باللغة التتارية القرمية ولا عن طريق فضول منفصلة لتعليم اللغة التتارية القرمية. وبدلاً من ذلك، سُجّلت ابنتها في فصل إلزامي بعنوانه "اللغة الأصلية"، وكان في الواقع فصلاً إضافياً لتعليم اللغة الروسية، بالإضافة إلى تدريس اللغة الروسية كمادة عادية. وفي حالة كان قد سبق الإبلاغ عنها (انظر A/76/260، الفقرة 35) وما زالت مستمرة، لم تستطع أم من تثار القرم تسجيل طفلها في فضول تعليم اللغة التتارية القرمية على الرغم من تقديمها طوال أربع سنوات طلبات إلى إدارة المدرسة واحتجاجها على تعيين اللغة الروسية كلغة أصلية لطفلها⁽⁵⁵⁾. وكان ابنها قد التحق بفصل لدراسة اللغة التتارية القرمية خارج المنهج الدراسي مرة واحدة في الأسبوع في العام السابق، ولكن الفصل أُغِي في العام التالي. وبدلاً من ذلك، سجلت إدارة المدرسة كلا الطفلين في فصل "اللغة الأصلية" الإلزامي، ويعني ذلك أنهما سيدرسان ساعة إضافية من اللغة الروسية بالإضافة إلى خمسة دروس أسبوعية منتظمة.

41 - وأبلغت امرأة من تثار القرم من سيمفروبول المفوضية السامية لحقوق الإنسان بغياب فرص أخذ دروس في اللغة الأوكرانية في المدرسة في أعقاب إلغاء جميع هذه الدروس بعد فترة وجيزة من الاحتلال المؤقت. وكان والداها قد طلبا دروساً خارج المنهج الدراسي باللغتين التتارية القرمية والأوكرانية، لكن إدارة المدرسة سمحت للطلاب باختيار لغة واحدة فقط. وقالت إنها أخذت درساً واحداً باللغة التتارية القرمية أسبوعياً، ولم يلب ذلك توقعاتها من حيث النوعية وعدد الساعات. ونظراً لرغبتها في مواصلة التعليم العالي في كريف، اضطرت لتعلم اللغة الأوكرانية بمفردها للتحضير لامتحان القبول.

أولا - حظر التجنيد الإجباري

42 - بموجب القانون الدولي الإنساني، لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرغم الأشخاص المحميين على الخدمة في قواتها المسلحة أو المعاونة، كما يمنع عليها أن تمارس أي ضغط أو دعاية بغرض تجنيدهم طوعياً⁽⁵⁶⁾.

43 - في عام 2021، أجرى الاتحاد الروسي حملتي تجنيد للذكور المقيمين في القرم، بمن فيهم من يحملون الجنسية الأوكرانية، وارتفع بذلك العدد الإجمالي لعمليات التجنيد منذ بدء الاحتلال المؤقت إلى 14. وينص قانون الاتحاد الروسي، على النحو المطبق في القرم، على فرض الغرامات والخدمة الإصلاحية وعقوبات تصل إلى السجن لمدة سنتين بتهمة التهرب من الخدمة العسكرية⁽⁵⁷⁾. وواصلت المحاكم في القرم إنفاذ هذا القانون حيث أدانت الرجال المتهمين من الخدمة العسكرية.

(55) اشتكى بعض الأشخاص المشاركين في المقابلات من أن الإجراءات الواجب اتباعها لطلب دروس إضافية أو لطلب التدريس باللغتين التتارية القرمية والأوكرانية هي إجراءات مختلة وقلما تؤدي إلى تحسينات.

(56) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 51.

(57) الاتحاد الروسي، القانون الجنائي، المادة 328.

44 - وعلى خلفية الهجوم العسكري الذي شنّه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا، استُدعي سكان القرم، بمن فيهم المواطنون الأوكرانيون، إلى مكاتب التجنيد العسكري قبل بدء حملة التجنيد الرسمية في ربيع عام 2022. واستخدمت القوات المسلحة الروسية بكثافة أجزاء كبيرة من القرم المحتلة مؤقتاً كقاعدة لهجومها على الأجزاء الجنوبية الأخرى من أوكرانيا، وخاصة منطقة خيرسون. وقبل الهجوم العسكري، كانت الأراضي المحتلة مؤقتاً تستخدم استراتيجياً لبناء الهياكل الأساسية والمعدات والقوات العسكرية⁽⁵⁸⁾. وأحاطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان علماً بتقارير متعددة تفيد بأن سكان القرم كانوا من بين أفراد القوات المسلحة الروسية الذين شاركوا بنشاط في الأعمال العدائية في أجزاء أخرى من أوكرانيا. وإن فرض قيود تشريعية جديدة على الإبلاغ والتعبير عن الرأي (انظر الفرع ثالثاً - دال أعلاه) يعني أن حصول أفراد القوات المسلحة على معلومات مستقلة عن استخدام القوة ضد أوكرانيا محدود للغاية. وتقرض هذه القيود في ظل سيطرة الدولة على سبل الإبلاغ، وورود تقارير تفيد ببدء تقديم دروس خاصة في المدارس حول "عمليات" الجيش الروسي في أوكرانيا، ويمكن اعتبارها تدابير تهدف إلى تأمين الدعم الشعبي للمشاركة في الأعمال العدائية ضد أوكرانيا وتشجيع التجنيد الطوعي.

رابعاً - عمليات نقل السكان

45 - يحظر القانون الدولي الإنساني النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دوافعه⁽⁵⁹⁾.

46 - والمواطنون الأوكرانيون المقيمون في القرم بدون جوازات سفر روسية يعتبرون أجانب، وبالتالي يحرمون من حقوق هامة⁽⁶⁰⁾ ويواجهون خطر فقدان ممتلكاتهم (انظر A/HRC/50/65، الفقرة 40). وإضافة إلى ذلك، يواجه من لا يحملون تصاريح إقامة روسية خطر الترحيل القسري من القرم و/أو حظراً لاحقاً على العودة إلى شبه الجزيرة⁽⁶¹⁾. وفي عام 2021، أصدرت المحاكم في القرم ما لا يقل عن 191 أمرًا⁽⁶²⁾ بنقل أفراد يعتبرون أجانب، ومن بينهم ما لا يقل عن 77 مواطناً أوكرانياً (71 رجلاً و 6 نساء)⁽⁶³⁾. وتقدر المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن هذه العوامل أجبرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 10 000 فرد يعتبرون أجانب في القرم⁽⁶⁴⁾ إما على مغادرة شبه الجزيرة أو الحصول على الجنسية الروسية. وفي المجموع، على مر السنوات الخمس الماضية، انخفض عدد المقيمين بشكل قانوني الذين لا يحملون الجنسية الروسية في القرم بنسبة 59 في المائة، من 35 630 شخصاً في عام 2017 إلى 14 626 شخصاً في عام 2021⁽⁶⁵⁾.

(58) فيما يتعلق بعسكرة القرم تدريجياً، انظر قراري الجمعية العامة 194/73 و 70/76.

(59) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

(60) يتعدّى على أولئك الأشخاص، في جملة أمور، امتلاك أراض زراعية أو التصويت أو الانتخاب أو التقدم بطلب لعقد اجتماع عام أو شغل مناصب في الإدارة العامة.

(61) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإطار التشريعي ذي الصلة، انظر A/76/260.

(62) لا تشمل الإحصاءات سيفاستوبول.

(63) يحتمل أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بالنظر إلى أن في 67 حالة على الأقل، لم يتم الكشف عن جنسيات الضحايا في الأحكام المتاحة نصوصها.

(64) يعتقد أن الغالبية العظمى منهم أوكرانيون.

(65) انظر الاتحاد الروسي، وزارة الشؤون الداخلية، "مؤشرات مختارة لوضع الهجرة في الاتحاد الروسي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021 حسب البلد والمنطقة". متاحة عبر الرابط <https://мвд.рф/Deljatelnost/statistics/XXX/>.

47 - وتدهور وضع المقيمين الذين لا يحملون الجنسية الروسية في أعقاب بدء السلطات الروسية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 تطبيق قرار يلزم بأخذ بصمات الأصابع والصور وإجراء فحوص طبية للإقامة في القرم لأكثر من 90 يوماً⁽⁶⁶⁾. ولقد صمم الفحص الطبي لتحديد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومتعاطي المخدرات، والأشخاص الذين يعانون من أمراض معدية معينة، الذين يحرمون بعد ذلك من حقوق الإقامة ويمنعون من دخول شبه الجزيرة. وتلاحظ المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن حرمان المواطنين الأوكرانيين من حقوق الإقامة وحظر دخول مواطني أوكرانيا إلى القرم بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية واستخدام الأدوية اللازمة للعلاج يشكلان تمييزاً ضد هؤلاء الأشخاص وتقييداً غير قانوني لحريتهم في التنقل⁽⁶⁷⁾.

48 - وينص القانون الدولي الإنساني على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها⁽⁶⁸⁾. وقد ذكرت محكمة العدل الدولية أن هذا الحكم يحظر أيضاً "أية تدابير تتخذها القوة القائمة بالاحتلال من أجل تنظيم أو تشجيع نقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي المحتلة"⁽⁶⁹⁾.

49 - وتحققت المفوضية من أن السلطات الروسية تواصل تعيين المقيمين في الاتحاد الروسي في مناصب الخدمة العامة في القرم. ومن بين 368 قاضياً يعملون في المحاكم العامة ومحاكم التحكيم في القرم، عُيّن بأمر رئاسي ما لا يقل عن 68 قاضياً (44 امرأة و 24 رجلاً)، أو 18,5 في المائة، من الاتحاد الروسي⁷⁰. وفي بعض المحاكم العليا، كانت نسبة المعيّنين الروس أعلى من ذلك بكثير. فعلى سبيل المثال، في محكمة مدينة سيفاستوبول، يوجد 17 قاضياً (11 رجلاً و 6 نساء) كانوا قضاة سابقين في محاكم الاتحاد الروسي، أي 77 في المائة من مجموع القضاة البالغ عددهم 22 قاضياً. وفي محكمة التحكيم في سيفاستوبول، عُيّن 7 قضاة من الاتحاد الروسي (4 رجال و 3 نساء)، أي 54 في المائة من مجموع القضاة العاملين البالغ عددهم 13 قاضياً. وهذه النسبة قريبة من نسبة المحاكم العامة ومحاكم التحكيم في المحكمة العليا في القرم، حيث عُيّن 12 قاضياً (7 نساء و 5 رجال) من محاكم الاتحاد الروسي، أو 16 في المائة من مجموع القضاة البالغ عددهم 74 قاضياً.

50 - كما تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تعيينات مماثلة في مناصب في جميع وكالات إنفاذ القانون الرئيسية في القرم. وتشمل هذه التعيينات رئيس دائرة الأمن الاتحادي، ووزير الداخلية، والمدعي العام لشبه جزيرة القرم. وتتطوي التعيينات على نقل أسر الأشخاص المعيّنين، ومن ثم يمكن اعتبارها تشجيعاً لنقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة.

(66) الاتحاد الروسي، القانون الاتحادي رقم FZ-274 المؤرخ 1 تموز/يوليه 2021.

(67) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2(2)؛ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20: عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 2 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، E/C.12/GC/20، الفقرة 33؛ و European Court of Human Rights, *Kiyutin v. Russia*, Judgment, 10 March 2011, paras. 62–74.

(68) اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

(69) فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقارير محكمة العدل الدولية عام 2004، الفقرة 120.

(70) تم التحقق من الأرقام الواردة في هذه الفقرة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021.

51 - وأعربت منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان عن قلقها من التعيين المنهجي للموظفين العموميين من الاتحاد الروسي في مناصب في القرم ومن البرامج الاتحادية الرامية إلى تشجيع نقل فئات من السكان من الاتحاد الروسي إلى شبه الجزيرة. وأفادت المنظمات غير الحكومية بأن هذه الفئات تشمل الموظفين الأكاديميين والعاملين في المجال الطبي والمتقاعدين، الذين يحصلون على دعم مالي وحوافز أخرى للانتقال⁽⁷¹⁾.

52 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل سكان الاتحاد الروسي تغيير تسجيل مكان إقامتهم إلى القرم⁽⁷²⁾. واستناداً إلى إحصاءات رسمية، غير 20 530 شخصاً تسجيل أماكن إقامتهم الرسمية من مناطق في الاتحاد الروسي إلى القرم في عام 2021⁽⁷³⁾، ليصل بذلك العدد الإجمالي لمن انتقلوا على هذا النحو بين عامي 2014 و 2021 إلى 227 703 أشخاص⁽⁷⁴⁾.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

53 - تماشياً مع قرار الجمعية العامة 179/76، اتخذت الأمانة العامة جميع الخطوات اللازمة لكفالة التنسيق الكامل والفعال بين جميع هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار.

54 - وفي ضوء الهجوم العسكري الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، تعذر الاستمرار في حوار مجد بشأن إمكانية الوصول إلى القرم. ومع ذلك، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا العمل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة والدول الأعضاء، بما فيها الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

55 - وأحث الاتحاد الروسي دون تحفظ على الكف عن استخدام القوة ضد أوكرانيا. كما أحث الاتحاد الروسي على تجديد استعداده لمواصلة المناقشات لكي يتسنى تحديد صيغة مقبولة للطرفين لضمان وصول المفوضية إلى القرم. وأكرر الإعراب عن استعدادي لمناقشة الفرص المحتملة وتحديد السبل العملية في هذا الصدد.

56 - وأواصل بذل مساعي الحميدة لمتابعة المناقشات المتعلقة بالقرم مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإثارة الشواغل المطروحة في قرار الجمعية العامة 179/76. وقد دأبت الأمانة العامة، خلال الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في أوكرانيا، على الإشارة إلى التطورات في القرم وحولها، حسب الاقتضاء، وعلى إعادة التأكيد باستمرار على التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

(71) انظر: <https://rchr.org.ua/analytics/peremishchennia-tsyvil-noho-naselelnia-rosiys-koi-federatsii-na-okupovanu-terytorii-ukrainy/>

(72) لا يشكل تغيير تسجيل مكان الإقامة شرطاً مسبقاً للإقامة الفعلية والعمل في القرم. ولذلك من المرجح أن يكون عدد المدنيين الذين انتقلوا إلى القرم من الاتحاد الروسي أعلى من ذلك.

(73) لا يشمل هذا الرقم سيفاستوبول.

(74) من المرجح أن تشمل الأرقام الرسمية التي قدمها الاتحاد الروسي حالات الانتقال بين "جمهورية القرم" ومدينة سيفاستوبول، التي لا يشملها الحظر المذكور في الفقرة 48 أعلاه.

57 - وأدعو الاتحاد الروسي إلى التقيد بالتزاماته في القرم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، فإن السلطات الروسية مطالبة بالامتثال التام للحظر المطلق للتعذيب وسوء المعاملة وكفالة التحقيق بشكل مستقل ونزيه وفعال في جميع ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين في القرم. ويقع على عاتقها التزام آخر بضمان الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم وفقا للقانون الدولي. وأدعو السلطات الروسية إلى عدم الانخراط في ممارسات تمييزية تهدف إلى إرغام سكان الأرض المحتلة على اكتساب الجنسية الروسية، الذي يشكل انتهاكا للالتزامها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال.

58 - وأحث الاتحاد الروسي على كفالة ممارسة جميع الأفراد والجماعات حقهم في حرية التعبير، وحرية الرأي، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الفكر والضمير والدين، والحق في التجمع السلمي، دون تمييز على أي أساس أو تدخل غير مبرر. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون الأفراد قادرين على التعبير عن آراء تنتقد السلطات الروسية دون خوف من الانتقام، مثل السجن أو العقوبات الأخرى. وعلى السلطات الروسية الامتناع عن فرض قيود شاملة على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ولا بد كذلك من كفالة أن توفر لجميع المقبوض عليهم أو المحتجزين أو المسجونين الفرص والوقت والمرافق المناسبة لتلقي زيارة من محاميهم والتحدث معهم واستشارتهم، دونما إبطاء ولا تدخل ولا مراقبة، وبسرية كاملة. ويجب أن يكون المحامون قادرين على أداء وظائفهم المهنية دون تهريب أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير مناسب. ويجب أن تكون الجماعات الدينية قادرة على التجمع بحرية للصلاة وغيرها من الممارسات الدينية. ولا ينبغي اتهام أي فرد في القرم جنائيا أو احتجازه بسبب ممارسته لدينه أو معتقده. وإني أحث الاتحاد الروسي أيضا على رفع القيود المفروضة على قدرة مجتمع تثار القرم على الحفاظ على مؤسساته التمثيلية، ويشمل ذلك رفع الحظر المفروض على المجلس. ويجب على سلطات الاحتلال أن تكفل توافر التعليم باللغة الأوكرانية وأن يلبى التعليم باللغة التتارية القرمية وتدرسيها، قدر الإمكان، الطلب على هذا التعليم.

59 - ويجب على الاتحاد الروسي أن ينهي فورا تجنيد المواطنين الأوكرانيين المقيمين في القرم في قواته المسلحة وأي ضغط أو دعاية تهدف إلى تأمين التجنيد الطوعي. ومن المهم جدا وضع حد للسياسات الرامية إلى تشجيع انتقال السكان المدنيين الروس إلى القرم، بوسائل منها تعيين المسؤولين، ونقل وترحيل الأشخاص المحميين، بمن فيهم المحتجزون، إلى خارج الأراضي المحتلة مؤقتا، وضمان السماح لجميع الأشخاص المحميين الذين سبق نقلهم أو ترحيلهم بالعودة إلى القرم.

60 - وإني أهاب بالدول الأعضاء أن تدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على حماية حقوق الإنسان في القرم، وأن تواصل دعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لكفالة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في القرم. ويظل من الضروري للدول الأعضاء الأخرى أن تشجع الاتحاد الروسي على أن يوقف فورا استخدامه القوة ضد أوكرانيا، وأن يسحب قواته من الأراضي الأوكرانية، وأن يستأنف المناقشات لتيسير وصول الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان إلى القرم دون عوائق.